لجنة المنظمات الغير الحكومية لتمويل التنمية

ديسمبر 2014

تمويل التنمية المستدامة يتطلب شجاعة سياسية لوضع المجتمع و العالم في الأولوية.

إن العديد من الأزمات التي تؤثر على عالمنا و على المجتمع هي دليل واضح على أن من بيدهم قرار وضع الميزانية على المستوى الدولي،و كذا النظم المالية تخدم مصلحة الأقلية في هذا المجتمع على حساب الأكثرية فيه، و هذا ما يشجع على الحصول على أرباح بطرق مخالفة للقانون و مضرة بمصلحةهذا الكوكب و أجياله. و على الرغم من الجهود الكبيرة التي يبذلها المجتمع الدولي لتنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية، فإن كثيرا من الناس لا يزالون يعيشون في الفقر. و على الرغم من أن هذه الأقلية تتضاءل فإنها تعمل على تكديس الثروات الفاحشة. لذلك فإن النمو و النمط الإستهلاكي العشوائي يدمران الأرض.

إن العالم لديه المال و الخبرة لحل هذه المشاكل و لكننا نحتاج إلى توزيعهما بطريقة افضل. إن المشكلة ليست في عدم وجود المال لكن المشكلة تكمن في عدم وجود الشجاعة السياسية. لذلك فإن التنمية المستدامة هي رهان اقتصادي و أخلاقي. إن دفع المال و إنفاقه في شراء الأسلحة عوض تخصيصه و إنفاقه في شراء الأدوية أو بناء المدارس هو خيار غير حكيم يجب مراجعته. فليس هناك أي سبب منطقي يبرر هذا الإنفاق العالمي على الحرب و العنف بأكثر 600 مرة أهمية على الإنفاق على السلم و التقدم الإجتماعي. كما صرح بذلك الأمين العام للأمم المتحدة بان كيمون.

يمكننا تغيير أولويات الميزانية عن طريق تغيير الإرادة السياسية. إن المجتمع الدولي له وجهة نظره في هذا المجال و مكانة مميزة التي تجعله أخلاقيا يعمل على الحد من عدم المساواة في المجتمع و على سلامة كوكبنا ،و لهذا يجب أن يؤخذ برأيه.إن تجارب المجتمع المدني في المناطق النامية يجب أن تكون مشتركة فيما بينهم. و على الأشخاص الذين يعيشون على الهامش يجب أن يكون لهم صوت في التخطيط الإقتصادي العالمي فهم لديهم أفكار جيدة حول كيفية التنفيذ. و يجب على صناع القرار أن يأخذوا هذا بعين الإعتبار.

إن إصلاح النظام المالي العالمي على جدول أعمال التنمية و تحديثه وضع منذ عقود. و رغم ذلك لم يتغير الكثير، و هذا مثال واضح على أن الأولويات ليست في محلها. لقد حان الوقت للمجتمع و للكون الإستفادة من النظم المالية العالمية بطريقة شفافة و تشاركية و منصفة و شاملة و بعيدة عن الإفلاس. يجب على الأمم المتحدة أن يكون لها دور محوري في عملية الإصلاح. للدول النامية نفوذ و مساهمات كبيرة في الأمم المتحدة و المحافل الدولية الإقتصادية مثل G20، و البنك الدولي، و صندوق النقد الدولي ، و نادي باريس.و يبقى التوازن أمرا حاسما في المصداقية و الإستدامة.

يجب أن يكون التوازن مصدرا رئيسيا لتمويل التنمية المستدامة لعام ما بعد 2015 لأنه يبقى الأمر الحاسم في الشراكات بين القطاعين العام و الخاص. و للوصول إلى هذا التوازن يجب اتخاذ نهج متعدد الأبعاد لتلبية احتياجاتنا. و تبقى طريقتنا التي نمول بها هي التي تحدد تمويلنا. إن خصخصة الأرباح تؤدي إلى إفقار الأغلبية العظمى من الناس و هذا ما لا يمكن السماح به.

ووفقا لذلك فإن لجنة المنظمات الغير الحكومية لتمويل التنمية تنصح بما يلي:

- وضع حق الأشخاص و احتياجات هذا الكوكب في صلب جميع الجهود الإقتصادية العالمية.
- الإعتراف بأن التمويل من أجل التنمية المستدامة هي قضية أخلاقة فضلا عن أنها قضية اقتصادية.
- يجب أن نتوفر على الإرادة السياسة لإعادة توزيع الموارد و ذلك لتلبية أولويات التنمية الطويلة الأمد.
- يجب أن يكون التمثيل للدول النامية متساويا في جميع المحافل الإقتصادية.
- يجب أن يتم تنفيذ إصلاح المؤسسات و النظم المالية الدولية تحث إشراف هيئة الأمم المتحدة.
- يجب إيجاد إطار مؤسساتي يرتكزعلى حقوق الإنسان ليتحكم في المالية الدولية، و الضرائب، و التجارة ، و الأعمال.
- السماح بالمشاركة، و الرصد، و الشفافية، و المسؤولية لجميع أصحاب المصلحة.